

## اقتصاد

## عرنوس لـ«الوطن»: نعمل على تعديل المرسوم ٨٢ لتسريع البناء والترخيص

صالح حميدي

كشف وزير الأشغال العامة والإسكان حسين عرنوس لـ«الوطن» عن العمل على تعديل بئدين أو ثلاثة بنود في المرسوم التشريعي رقم ٨٢ لعام ٢٠١٠ المتعلق بالتجمعات العمرانية والعروضات وشروط الترخيص بالبناء على المقاسم والعقارات، وذلك بهدف تسريع بناء المناطق والمدن التي تخربت بفعل الزلازل، وتمهيداً لمرحلة إعادة الإعمار وتسريع ترخيص الأبنية والعقارات بسرعة أكبر. وبين أن البنود التي سوف تخضع للتعديل تتعلق بالمدة الزمنية لبناء العروض في المدن ومراكز المدن والمحافظات حيث «نسعى لتخفيض الفترة الزمنية لبناء العرصة من ٣ سنوات إلى سنة واحدة تبدأ منذ بدء الترخيص للبناء»، لافتاً إلى الضغط الكبير في العمل على إعداده ومتابعته وإنجازه لوضع موضع التنفيذ في أسرع وقت ممكن. وأشار كذلك إلى اعتماد صك تشريعي يجيز البناء على الشيوخ في حال حضر ٥٠ بالمئة من المالكين أو من ينوب عنهم للتسهيل والسير في ترخيص البناء على هذه العقارات والترخيص للبناء والحفاظ بشكل كامل على حقوق باقي المالكين غير القادرين على الحضور. منوهاً بأنه «لا يمكن أن تبقى وتستمر التشوهات البصرية في الأبنية في كل المدن السورية على حالها لمدة طويلة بانتظار البناء وإجراءاته الطويلة».

وزير الإسكان كشف أيضاً عن عدد كبير من العقارات في مختلف المحافظات الجاهزة للبناء وفق المرسوم رقم ٨٢ والتي باتت مستوفية لشروطه الخاصة بالترخيص على المقاسم والعقارات، مشيراً إلى أن المحافظين ومنذ بداية العام أخضعوا مجموعة كبيرة من الأبنية بعد تحديدها كل في محافظته، وزودوا وزارة الأشغال العامة بهذه العقارات للبدء بعمليات البناء ضمن نطاق تفعيل المرسوم ٨٢ وشروط البناء الخاصة به.

وأوضح أن المخططات التنظيمية المتاحة في كل الوحدات الإدارية في جميع المحافظات قادرة على استيعاب مساكن إضافية حتى عشر سنوات قادمة في كل منطقة ومدينة ولا وجود لأي خطط لتوسيعها حالياً ما لم يتم التأكد من أن السماح بالبناء الشاقولي، الذي تم فتحه مؤخراً على العقارات المتوافرة حالياً فيها، قد استنفد بشكل كامل من طابقي حتى ثمانية طوابق بحسب كل منطقة وحجم الشوارع والخدمات والبنية التحتية الموجودة فيها. يذكر أن التعليمات التنفيذية للمرسوم التشريعي رقم ٨٢ للعام ٢٠١٠ المتعلق بتعريف التجمعات العمرانية والعروضات وشروط الترخيص بالبناء على المقاسم والعقارات عرف التجمعات العمرانية بأشكالها جميعها من مجمعات ومناطق وتطوير وتجمعات جديدة داخل المخططات التنظيمية أو خارجها المحدث أو التي تحدثت وفق القوانين والأنظمة الخاصة بها.

وعرفت المادة ٢ المقصود بالعروضات في هذا المرسوم التشريعي وهي كل أرض معدة للبناء أو ما هو في حكمها كانت تتجه نحو مركز مدينة دمشق، وأنه لدى التوسع في التحقيقات تبين أن البضاعة لا تحمل أي بيانات جرمية، وأن سائقي الشاحنات لا يملكون أي معلومات عن أصحاب البضاعة، وأن مهمتهم كانت فقط نقل وإيصال البضاعة إلى العنوان الذي تم تحديدهم من أصحاب البضاعة.

وعن مصدر البضاعة ووجهتها ذكر المصدر أن إفادات السائقين كشفت عن تحميل السيارات من ريف دمشق إلى أرض معدة للبناء أو ما هو في حكمها غير جارية لتجهيز الجهات بالقرص من متعلقة عن الورور، وأنها كانت تتجه لإحدى المجمعات السكنية بريف دمشق، وأن معظم المكيفات ذات منشأ صيني، دخلت تهربياً، ولا تحمل أي وثوقيات

## عبد الهادي شباط

كشف مصدر في الجمارك لـ«الوطن» عن ضبط شاحنتين تحملان أكثر من مئة مكيف كانت تتجه نحو مركز مدينة دمشق، وأنه لدى التوسع في التحقيقات تبين أن البضاعة لا تحمل أي بيانات جرمية، وأن سائقي الشاحنات لا يملكون أي معلومات عن أصحاب البضاعة، وأن مهمتهم كانت فقط نقل وإيصال البضاعة إلى العنوان الذي تم تحديدهم من أصحاب البضاعة.

وعن مصدر البضاعة ووجهتها ذكر المصدر أن إفادات السائقين كشفت عن تحميل السيارات من ريف دمشق إلى أرض معدة للبناء أو ما هو في حكمها غير جارية لتجهيز الجهات بالقرص من متعلقة عن الورور، وأنها كانت تتجه لإحدى المجمعات السكنية بريف دمشق، وأن معظم المكيفات ذات منشأ صيني، دخلت تهربياً، ولا تحمل أي وثوقيات

## قصي المحمد

كشف مدير في الكهرباء لـ«الوطن»، عن الأسباب التي وصفها بالتحقيقية لارتفاع فواتير الكهرباء لدى المشتركين، والتي تعود بالدرجة الأولى إلى وجود تراكمات فواتير لعدة سنوات سابقة بسبب الظروف الحالية، والتي جاءت نتيجة خروج المواطنين من منازلهم أو انقطاعهم عن الدفع لأكثر من ٤ سنوات.

مؤكداً أن الجزء الأكبر من المراجعات والطبائ التي تقدم للكهرباء، تعود إلى تأخر المشتركين عن تسديد فواتيرهم بشكل دوري من النوعين (المزني والتجاري)، ما يؤدي إلى زيادتها وتراكم المبالغ المالية عليها نتيجة ارتفاع الغرامات أيضاً.

مشيراً إلى وجود أسباب أخرى ترتبط بالمناطق الوظيفين العاملين على أجهزة الحاسوب الذين قد يقومون بإدخال أرقام غير دقيقة أحياناً ما يؤدي إلى ظهور الخطأ، موضحاً السبب الأخير الذي يعود إلى التحسن الواضح في التغذية الكهربائية وقلّة الانقطاعات ما يجعل المشتركين يستهلكون كميات كبيرة ما يسبب ارتفاعاً في الفواتير. وقد بين أن مؤشر الأخطاء حالياً نحو الانخفاض نتيجة معالجة عدد كبير من الاعتراضات، إضافة إلى التحسن والاستقرار في الوضع

## هنا غانم

اجتمع رئيس مجلس الوزراء عماد خميس أمس مع وزير الصناعة ومديري المؤسسات والشركات الصناعية في القطاع العام بحضور وزيرى المالية والزراعة بهدف استنهاض القطاع العام الصناعي، مؤكداً أنه «لا نريد مديريين موظفين، بل نريد قادة حقيقيين مؤسستهم، لذا ممنوع أن يبقى المدير العام مجرد موظف».

مشدداً على ضرورة «نقض العقول والجديّة في اتخاذ القرار، لأن المدير الناجح هو من يستنتج من القوانين والأنظمة ما فيه المصلحة العامة»، وعلى كل مدير أن يتعامل مع مؤسسته كما لو أنه مدير بصلاحيات القطاع الخاص.

وشدد خميس على أن المعنى الأول والأخير يرسم السياسات الصناعية هو مجلس الإدارة والمدير العام، حتى إن عدم تقييم الخسارة هو خسارة بحد ذاته، مشيراً إلى أنه إذا لم يخرج بنتائج إيجابية سيتم العمل على محاسبته لأنه «لن نسح باستمرار هذه الآلية الضعيفة».

ولفت خميس إلى أن الخلل الأساسي هو القائم على هذا القطاع من المديرين في القطاع الصناعي كان من كان، لأن هناك تراكمات لعشرات السنين، لكن من أوصله إلى ذلك هو عدم محاسبة الوزير لإدارته.. وما يهينا اليوم هو رؤية واضحة للصناعة بحيث تكون الوزارة داعمة للمؤسسات وليست مصدرة للقرارات ضمن خطة تدريب كاملة.. ولا نريد مصانع جديدة قبل الانتهاء من إصلاح الوضع الصناعي الراهن».

مؤكداً أنه «لم ندعم القطاع الخاص على حساب القطاع العام بل عملنا على تحقيق التكافؤ بين هذين القطاعين بما يجعل الاقتصاد يسير وفق خطوات متوازنة في الاتجاه الصحيح ليعود القطاع الصناعي إلى دوره في عملية التنمية الشاملة، وهناك خطوات نوعية في ذلك لإعادة ترميم بنيتنا

## «الصناعة» بعيون الحكومة

## خميس: لا نريد مديريين بل قادة والخلل أن الوزير لم يحاسب مديريه وزير الصناعة: ٩٠ بالمئة من المديرين يعملون بطابع الموظفين



وتساءل خميس «إلى أين أتمت ذاهبون التي أصابت جزءاً كبيراً منه بالتدبير.. داعياً ليكون «لدينا خريطة عملية لمستقبل الصناعة والبنية الحقيقية لكل مؤسسة من خلال خطة عمل في مجال رئيس في قطاع الصناعة»، وعلينا أن نعرف ما الذي يجب القيام به في الفترة القادمة لتعزيز الدعم للصناعات»، مؤكداً ضرورة «استثمار إمكانياتنا بالشكل الأمثل».

من جانبه بين وزير الصناعة مازن يوسف أن دور الوزارة هو رسم الاستراتيجيات والسياسات ومتابعة تنفيذ ما تقوم به المؤسسات، وهو ما تم العمل عليه خلال الأشهر الثلاثة الماضية لوضع إستراتيجية واضحة على أرض الواقع، «ومدير المؤسسة هو رقم واحد باعتباره رأس الهرم وعليه أن يعي كل المشكلات والوقائق التفصيلية»، منوهاً بأن «الحكومة رفعت سقف المطالب سواء في تعديل التشريعات والقوانين.. وغيرها للوصول إلى رؤية حقيقية للنهوض بالقطاع العام الصناعي».

وتساءل خميس «إلى أين أتمت ذاهبون التي أصابت جزءاً كبيراً منه بالتدبير.. داعياً ليكون «لدينا خريطة عملية لمستقبل الصناعة والبنية الحقيقية لكل مؤسسة من خلال خطة عمل في مجال رئيس في قطاع الصناعة»، وعلينا أن نعرف ما الذي يجب القيام به في الفترة القادمة لتعزيز الدعم للصناعات»، مؤكداً ضرورة «استثمار إمكانياتنا بالشكل الأمثل».

من جانبه بين وزير الصناعة مازن يوسف أن دور الوزارة هو رسم الاستراتيجيات والسياسات ومتابعة تنفيذ ما تقوم به المؤسسات، وهو ما تم العمل عليه خلال الأشهر الثلاثة الماضية لوضع إستراتيجية واضحة على أرض الواقع، «ومدير المؤسسة هو رقم واحد باعتباره رأس الهرم وعليه أن يعي كل المشكلات والوقائق التفصيلية»، منوهاً بأن «الحكومة رفعت سقف المطالب سواء في تعديل التشريعات والقوانين.. وغيرها للوصول إلى رؤية حقيقية للنهوض بالقطاع العام الصناعي».

وتساءل خميس «إلى أين أتمت ذاهبون التي أصابت جزءاً كبيراً منه بالتدبير.. داعياً ليكون «لدينا خريطة عملية لمستقبل الصناعة والبنية الحقيقية لكل مؤسسة من خلال خطة عمل في مجال رئيس في قطاع الصناعة»، وعلينا أن نعرف ما الذي يجب القيام به في الفترة القادمة لتعزيز الدعم للصناعات»، مؤكداً ضرورة «استثمار إمكانياتنا بالشكل الأمثل».

من جانبه بين وزير الصناعة مازن يوسف أن دور الوزارة هو رسم الاستراتيجيات والسياسات ومتابعة تنفيذ ما تقوم به المؤسسات، وهو ما تم العمل عليه خلال الأشهر الثلاثة الماضية لوضع إستراتيجية واضحة على أرض الواقع، «ومدير المؤسسة هو رقم واحد باعتباره رأس الهرم وعليه أن يعي كل المشكلات والوقائق التفصيلية»، منوهاً بأن «الحكومة رفعت سقف المطالب سواء في تعديل التشريعات والقوانين.. وغيرها للوصول إلى رؤية حقيقية للنهوض بالقطاع العام الصناعي».

وتساءل خميس «إلى أين أتمت ذاهبون التي أصابت جزءاً كبيراً منه بالتدبير.. داعياً ليكون «لدينا خريطة عملية لمستقبل الصناعة والبنية الحقيقية لكل مؤسسة من خلال خطة عمل في مجال رئيس في قطاع الصناعة»، وعلينا أن نعرف ما الذي يجب القيام به في الفترة القادمة لتعزيز الدعم للصناعات»، مؤكداً ضرورة «استثمار إمكانياتنا بالشكل الأمثل».

من جانبه بين وزير الصناعة مازن يوسف أن دور الوزارة هو رسم الاستراتيجيات والسياسات ومتابعة تنفيذ ما تقوم به المؤسسات، وهو ما تم العمل عليه خلال الأشهر الثلاثة الماضية لوضع إستراتيجية واضحة على أرض الواقع، «ومدير المؤسسة هو رقم واحد باعتباره رأس الهرم وعليه أن يعي كل المشكلات والوقائق التفصيلية»، منوهاً بأن «الحكومة رفعت سقف المطالب سواء في تعديل التشريعات والقوانين.. وغيرها للوصول إلى رؤية حقيقية للنهوض بالقطاع العام الصناعي».

وتساءل خميس «إلى أين أتمت ذاهبون التي أصابت جزءاً كبيراً منه بالتدبير.. داعياً ليكون «لدينا خريطة عملية لمستقبل الصناعة والبنية الحقيقية لكل مؤسسة من خلال خطة عمل في مجال رئيس في قطاع الصناعة»، وعلينا أن نعرف ما الذي يجب القيام به في الفترة القادمة لتعزيز الدعم للصناعات»، مؤكداً ضرورة «استثمار إمكانياتنا بالشكل الأمثل».

من جانبه بين وزير الصناعة مازن يوسف أن دور الوزارة هو رسم الاستراتيجيات والسياسات ومتابعة تنفيذ ما تقوم به المؤسسات، وهو ما تم العمل عليه خلال الأشهر الثلاثة الماضية لوضع إستراتيجية واضحة على أرض الواقع، «ومدير المؤسسة هو رقم واحد باعتباره رأس الهرم وعليه أن يعي كل المشكلات والوقائق التفصيلية»، منوهاً بأن «الحكومة رفعت سقف المطالب سواء في تعديل التشريعات والقوانين.. وغيرها للوصول إلى رؤية حقيقية للنهوض بالقطاع العام الصناعي».

وتساءل خميس «إلى أين أتمت ذاهبون التي أصابت جزءاً كبيراً منه بالتدبير.. داعياً ليكون «لدينا خريطة عملية لمستقبل الصناعة والبنية الحقيقية لكل مؤسسة من خلال خطة عمل في مجال رئيس في قطاع الصناعة»، وعلينا أن نعرف ما الذي يجب القيام به في الفترة القادمة لتعزيز الدعم للصناعات»، مؤكداً ضرورة «استثمار إمكانياتنا بالشكل الأمثل».

من جانبه بين وزير الصناعة مازن يوسف أن دور الوزارة هو رسم الاستراتيجيات والسياسات ومتابعة تنفيذ ما تقوم به المؤسسات، وهو ما تم العمل عليه خلال الأشهر الثلاثة الماضية لوضع إستراتيجية واضحة على أرض الواقع، «ومدير المؤسسة هو رقم واحد باعتباره رأس الهرم وعليه أن يعي كل المشكلات والوقائق التفصيلية»، منوهاً بأن «الحكومة رفعت سقف المطالب سواء في تعديل التشريعات والقوانين.. وغيرها للوصول إلى رؤية حقيقية للنهوض بالقطاع العام الصناعي».

وتساءل خميس «إلى أين أتمت ذاهبون التي أصابت جزءاً كبيراً منه بالتدبير.. داعياً ليكون «لدينا خريطة عملية لمستقبل الصناعة والبنية الحقيقية لكل مؤسسة من خلال خطة عمل في مجال رئيس في قطاع الصناعة»، وعلينا أن نعرف ما الذي يجب القيام به في الفترة القادمة لتعزيز الدعم للصناعات»، مؤكداً ضرورة «استثمار إمكانياتنا بالشكل الأمثل».

من جانبه بين وزير الصناعة مازن يوسف أن دور الوزارة هو رسم الاستراتيجيات والسياسات ومتابعة تنفيذ ما تقوم به المؤسسات، وهو ما تم العمل عليه خلال الأشهر الثلاثة الماضية لوضع إستراتيجية واضحة على أرض الواقع، «ومدير المؤسسة هو رقم واحد باعتباره رأس الهرم وعليه أن يعي كل المشكلات والوقائق التفصيلية»، منوهاً بأن «الحكومة رفعت سقف المطالب سواء في تعديل التشريعات والقوانين.. وغيرها للوصول إلى رؤية حقيقية للنهوض بالقطاع العام الصناعي».

وتساءل خميس «إلى أين أتمت ذاهبون التي أصابت جزءاً كبيراً منه بالتدبير.. داعياً ليكون «لدينا خريطة عملية لمستقبل الصناعة والبنية الحقيقية لكل مؤسسة من خلال خطة عمل في مجال رئيس في قطاع الصناعة»، وعلينا أن نعرف ما الذي يجب القيام به في الفترة القادمة لتعزيز الدعم للصناعات»، مؤكداً ضرورة «استثمار إمكانياتنا بالشكل الأمثل».

وتساءل خميس «إلى أين أتمت ذاهبون التي أصابت جزءاً كبيراً منه بالتدبير.. داعياً ليكون «لدينا خريطة عملية لمستقبل الصناعة والبنية الحقيقية لكل مؤسسة من خلال خطة عمل في مجال رئيس في قطاع الصناعة»، وعلينا أن نعرف ما الذي يجب القيام به في الفترة القادمة لتعزيز الدعم للصناعات»، مؤكداً ضرورة «استثمار إمكانياتنا بالشكل الأمثل».

من جانبه بين وزير الصناعة مازن يوسف أن دور الوزارة هو رسم الاستراتيجيات والسياسات ومتابعة تنفيذ ما تقوم به المؤسسات، وهو ما تم العمل عليه خلال الأشهر الثلاثة الماضية لوضع إستراتيجية واضحة على أرض الواقع، «ومدير المؤسسة هو رقم واحد باعتباره رأس الهرم وعليه أن يعي كل المشكلات والوقائق التفصيلية»، منوهاً بأن «الحكومة رفعت سقف المطالب سواء في تعديل التشريعات والقوانين.. وغيرها للوصول إلى رؤية حقيقية للنهوض بالقطاع العام الصناعي».

وتساءل خميس «إلى أين أتمت ذاهبون التي أصابت جزءاً كبيراً منه بالتدبير.. داعياً ليكون «لدينا خريطة عملية لمستقبل الصناعة والبنية الحقيقية لكل مؤسسة من خلال خطة عمل في مجال رئيس في قطاع الصناعة»، وعلينا أن نعرف ما الذي يجب القيام به في الفترة القادمة لتعزيز الدعم للصناعات»، مؤكداً ضرورة «استثمار إمكانياتنا بالشكل الأمثل».

من جانبه بين وزير الصناعة مازن يوسف أن دور الوزارة هو رسم الاستراتيجيات والسياسات ومتابعة تنفيذ ما تقوم به المؤسسات، وهو ما تم العمل عليه خلال الأشهر الثلاثة الماضية لوضع إستراتيجية واضحة على أرض الواقع، «ومدير المؤسسة هو رقم واحد باعتباره رأس الهرم وعليه أن يعي كل المشكلات والوقائق التفصيلية»، منوهاً بأن «الحكومة رفعت سقف المطالب سواء في تعديل التشريعات والقوانين.. وغيرها للوصول إلى رؤية حقيقية للنهوض بالقطاع العام الصناعي».

وتساءل خميس «إلى أين أتمت ذاهبون التي أصابت جزءاً كبيراً منه بالتدبير.. داعياً ليكون «لدينا خريطة عملية لمستقبل الصناعة والبنية الحقيقية لكل مؤسسة من خلال خطة عمل في مجال رئيس في قطاع الصناعة»، وعلينا أن نعرف ما الذي يجب القيام به في الفترة القادمة لتعزيز الدعم للصناعات»، مؤكداً ضرورة «استثمار إمكانياتنا بالشكل الأمثل».

من جانبه بين وزير الصناعة مازن يوسف أن دور الوزارة هو رسم الاستراتيجيات والسياسات ومتابعة تنفيذ ما تقوم به المؤسسات، وهو ما تم العمل عليه خلال الأشهر الثلاثة الماضية لوضع إستراتيجية واضحة على أرض الواقع، «ومدير المؤسسة هو رقم واحد باعتباره رأس الهرم وعليه أن يعي كل المشكلات والوقائق التفصيلية»، منوهاً بأن «الحكومة رفعت سقف المطالب سواء في تعديل التشريعات والقوانين.. وغيرها للوصول إلى رؤية حقيقية للنهوض بالقطاع العام الصناعي».

وتساءل خميس «إلى أين أتمت ذاهبون التي أصابت جزءاً كبيراً منه بالتدبير.. داعياً ليكون «لدينا خريطة عملية لمستقبل الصناعة والبنية الحقيقية لكل مؤسسة من خلال خطة عمل في مجال رئيس في قطاع الصناعة»، وعلينا أن نعرف ما الذي يجب القيام به في الفترة القادمة لتعزيز الدعم للصناعات»، مؤكداً ضرورة «استثمار إمكانياتنا بالشكل الأمثل».

## التسهيلات المصرفية للصناعيين في ندوة لبنك سورية الدولي الإسلامي وغرفة صناعة دمشق

## الوطن

أقام بنك سورية الدولي الإسلامي بالتعاون مع غرفة صناعة دمشق وريفها ندوة مصرفية تعريفية بطبيعة عمل المصارف الإسلامية والخدمات التي يقدمها بنك سورية الدولي الإسلامي للصناعيين.

وتناولت الندوة تعريفاً بألية عمل المصارف الإسلامية التي تستند في أصولها إلى الاقتصاد الإسلامي وإلى فقه المعاملات المعاصرة وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وتقوم على الأساس الحقيقي لتحويل أصول ثابتة أو خدمة موصوفة بالذمة ومعبئة وليس على الأساس النقدي كما تقوم على البيع والمشاركة في الاستثمار. من جهة بين نائب الرئيس التنفيذي لبنك سورية الدولي الإسلامي بشار الست الميزات التي تتميز بها المصارف الإسلامية عن المصارف التقليدية والتي جاءت في المرسوم التشريعي رقم ٣٥ لعام ٢٠٠٥ الخاص بتأسيس المصارف الإسلامية، حيث سمح للمصارف الإسلامية القيام بعمليات الاستثمار المباشر أو المالي لحسابها أو لحساب غيرها أو بالاشتراك معه، وتملك الأموال المنقولة وغير المنقولة وبيعها واستثمارها وتأجيرها واستئجارها واستصلاح الأراضي المملوكة والمستأجرة وإعدادها للزراعة والصناعة والسياحة والإسكان وتأسيس الشركات والإسهام في مشروعات تحت التأسيس في مجالات تتفق وأحكام الشريعة الإسلامية وذلك في معرض القيام بالعمليات المصرفية الإسلامية لمصلحة العملاء أو بالاشتراك معهم.

وعرض الست مجموعة من خدمات التمويل التي يقدمها بنك سورية الدولي الإسلامي للصناعيين والتي تتناسب مع احتياجاتهم وأهمها تمويل رأس المال العامل وتمويل شراء الآلات وخطوط الإنتاج وتمويل توسعة المعامل والمنشآت القائمة وتمويل إنشاء معالم ومنشآت جديدة، وقدم شرحاً وافياً عن شروط التمويل والضمانات المطلوبة لكل نوع من أنواع التمويل المذكورة. وشدد الست على جاهزية بنك سورية الدولي الإسلامي في أن يكون شريكاً للصناعيين في دعم قاطرة النمو وليس وجود البنك في أهم المدن الصناعية في سورية سوى دليل على الرغبة الكبيرة في تلبية متطلبات الصناعيين من التمويل والخدمات المصرفية المتميزة.

وأكد أن البنك يسعى دائماً لدعم قطاع الأعمال والاستثمار الأمر الذي ينعكس إيجاباً على الاقتصاد الوطني وأضاف: «إن بنك سورية الدولي الإسلامي ومنذ تأسيسه انطلق في أعماله من مبدأ المساهمة الفعالة في تمويل مختلف المشروعات التنموية التي تعطي دفعا قويا للاقتصاد الوطني وتخفف من نسبة البطالة وتوافر فرص عمل جيدة، وتعمل بشكل دائم على تلبية المتطلبات التمويلية لختلف القطاعات الاقتصادية من الشركات والمؤسسات الصناعية والتجارية والإنشائية والإنتاجية الكبيرة والمتوسطة والصغيرة الحجم».

يذكر أن هذه الندوة تأتي امتداداً لسلسلة مبادرات بنفها البنك في إطار المساهمة في نشر الوعي المصرفي وتعريف أفراد المجتمع السوري بطبيعة عمل المصارف الإسلامية بشكل عام والخدمات والمنتجات التي يقدمها بنك سورية الدولي الإسلامي لجميع الشرائح.

على ضبط كبار المهربين، والعمل على الوصول إليهم، حيث ما يتم مشاهدته من مظاهر لبيع المهربات في أسواق دمشق يمثل الحلقة الأخيرة في عمليات التهريب، وأنه لدى مصادر هذه المواد في العديد من الأماكن تبين أنها تعود لمتعيشين زيودهم في هذه المواد عدد من موزعي مواد التهريب حيث يتم توزيع المهربات حسب الحاجة اليومية من دون الحاجة لتخزين هذه المواد لليوم التالي، وهو ما يمثل حالة استغلال لحاجة بعض الأشخاص للعمل وتشغيلهم ببيع المواد المهربة وهو ما دفع التوجه نحو مشغلي هؤلاء الأشخاص وضبط مستودعاتهم الأساسية حيث توافرت مؤخراً عدة معلومات حول وجود هذه المستودعات وتم تنفيذ المداخلة لها، حيث تمثل هذه المستودعات نقاط تجمع المهربات ومن تم تعمل مركبات صغيرة على توزيعها في عدد من الأسواق في دمشق.

نظامية، بينما يعمل أصحاب حمولة بقية الشاحنات على المصالحة على هذه المواد والتسوية عليها من خلال دفع الغرامات المستحقة وفق منظومة العمل الجرمي حيث تجاوزت قيم التسويات التي تم إنجازها نحو ١٥ مليون ليرة. سيتم إدخالها لورارات الخزينة العامة. وحول زيادة مظاهر الوجود الجرمي في الشوارع العامة بين الضباط أن هناك حالة تكثيف للضور الجرمي بالتوافق مع توجهات الحكومة للحد من مظاهر التهريب وحماية للإنتاج المحلي، مؤكداً على الاستمرار بما تم التوافق حوله مع غرف التجارة والصناعة من دخول المحال والمستودعات في أسواق دمشق، حيث يتم التنسيق مع غرفة التجارة لدى حصول الجمارك على معلومات تفيد بوجود مواد مهربة في مستودع أو محل الأخذ بيد الفاتورة المحلى، مؤكداً على الاستمرار تجاري، وأن خطة الجمارك الحالية تتجه نحو التركيز

## الجزء الأكبر من الاعتراضات على الفواتير غير محقة

## «الكهرباء» تشرح أسباب ارتفاع الفواتير: تأخر التسديد إدخال بيانات خاطئة.. والتراكم في المناطق المحررة



نفسه الجزء الأكبر منها تكون غير محقة، لأنها لا يمكن تشريحها وتكون كميات مستهلكة فعلاً لتدخل ضمن سياق الاستهلاك الطبيعي. أما فيما يخص الطبائ التي تقدم على العدادات التجارية، فإن جميعها لا يتم تشريحها لأنها تكون على الشريحة الأعلى وتكون مستهلكة وسببها تأخر في الدفع وتراكمات مالية على سنوات عدة.

وخلال جولة «الوطن» على مركز النافذة الواحدة المركزي بدمشق، أكد أحد موظفي النافذة أن مشكلة الفواتير المرتفعة ما زالت مستمرة وترت بشكل شبه يومي طلبات لتخفيض أو تشرح فواتير كهرباء (منزلية

الأمني، ما انعكس بشكل إيجابي على عددها. وفي سياق الموضوع، أكد مدير الشركة العامة لكهرباء حصر صلح حسن لـ«الوطن» أنه خلال الشهر الواحد سابقاً كان عدد المراجعين للشركة من تقدموا بطلبات اعتراض قد وصل إلى ٣٠٠٠ مشترك، أما حالياً فالرقم انخفض إلى ما يقارب ٦٠٠ طلب شهرياً، مبيناً أن هذا الرقم كبير كعدد يومي، إلا أنه قليل جداً للعدد الكلي المشتركين في حصر والبالغ ٥٧٧ ألف مشترك، مؤكداً أن معدل الأخطاء في محافظة حصر ضمن الحدود المقبولة حالياً.

مشيراً إلى أن نسبة كبيرة من الاعتراضات التي تصل إلى الشركة هي للعدادات المنزلية وبالوقت

القارئ نتيجة وجود العداد داخل العقار أو عطل ضمن العداد ذاته.

مشيراً إلى أنه قد يكون الخطأ أيضاً من الموظفين العاملين على أجهزة الحاسوب الذين قد يقومون بإدخال أرقام غير دقيقة أحياناً ما يؤدي إلى ظهور الخطأ، موضحاً السبب الأخير الذي يعود إلى التحسن الواضح في التغذية الكهربائية وقلّة الانقطاعات ما يجعل المشتركين يستهلكون كميات كبيرة ما يسبب ارتفاعاً في الفواتير.

وقد بين أن مؤشر الأخطاء حالياً نحو الانخفاض نتيجة معالجة عدد كبير من الاعتراضات، إضافة إلى التحسن والاستقرار في الوضع